استشارة عامة حول
النهج المقترح لمؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للإجراءات التصحيحية و
مسودة مبادئ الخروج المسؤول لمؤسسة التمويل الدولية

جلسة استشارية لمنظمات المجتمع المدني
اجتماع عبر الإنترنت 30 مارس/آذار 2023

عقب إصدار النهج المقترح لمؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للإجراءات التصحيحية؛ ومشروع مبادئ الخروج المسؤول لمؤسسة التمويل الدولية في فبراير 2023، أطلقت مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عملية تشاور عامة عالمية لجمع التعليقات والمداخلات على كلتا الوثيقتين.

بدأت فترة التشاور بجلسة معلومات مختلطة في 28 فبراير/ شباط 2023، وستنتهي في 20 أبريل/ نيسان 2023، بعد تسع جلسات تشاور عن بعد غطت جميع المناطق الزمنية العالمية. يمكن أيضًا تقديم المداخلات عن طريق البريد الإلكتروني إلى accountabilityconsultation@worldbankgroup.org.

تظهر جميع التفاصيل على صفحة الموقع المخصص لعملية التشاور webpage.

التقرير الملخص للميسرين: النهائي

مقدمة:

يعرض هذا التقرير الملخص الأسئلة والمدخلات والتعليقات التي وردت خلال الاجتماع التشاوري لمنظمات المجتمع المدني (CSOs) الذي عقد في 30 مارس / آذار 2023 في الساعة الخامسة صباحًا بتوقيت العاصمة واشنطن. حضر الاجتماع 18 مشاركاً وأجري باللغة العربية مع ترجمة فورية إلى اللغة الإنجليزية.

أدار الجلسة فريق من الميسرين المحترفين. قدم ممثلو مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار شرحاً حول الإجراءات حتى تاريخه والتي تناولت خلفية عملية هذه الإجراءات، والوثائق بحد ذاتها، والخطوات التالية نحو إتمام تلك الوثائق لتنظر بها اللجنة المعنية بفاعلية التنمية (CODE) التابعة لمجلس إدارة مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. كان الهدف جمع أكبر عدد ممكن من التعليقات والأسئلة والأفكار والتوصيات من المشاركين.

يستند هذا الملخص إلى ملاحظات شاملة تم تدوينها أثناء الاجتماع من قبل فريق من مدوني الملاحظات، وهي مقسمة إلى مواضيع قد يتداخل بعضها، كما قد تتقاطع المدخلات. وسيتناول التقرير النهائي في نهاية فترة التشاور، النقاط الرئيسية.

تم تقسيم الجلسة إلى جزأين: الجزء الأول تناول النهج المقترح للإجراءات التصحيحية لمؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، اما الجزء الثاني فتناول مسودة مبادئ الخروج المسؤول لمؤسسة التمويل الدولية.

أ. نهج الإجراءات التصحيحية

1. نطاق نهج الإجراءات التصحيحية

- أعرب المشاركون عن خيبة أملهم عند قراءة النهج. لاحظ أحد المشاركين أنهم كانوا يبحثون عن شيء جديد ولكنهم لم يروا سوى أن مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار يقترحون ما كان يفترض أن يقوموا به بالفعل، مثل بناء القدرات مع العملاء.

- على وجه التحديد، استفسر أحد المشاركين عما كان يحدث على مدى السنوات الأربع الماضية ، وأكد على القلق من أن النهج يشير إلى أن مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لم يفعلوا في الواقع ما كان من المفترض أن يقوموا به.

- أضاف مشارك آخر أنه من غير الواضح كيف ستتعامل مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع الأخطاء التي تحدث في مشروع ما، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان والبيئة.

- علق أحد المشاركين بأن النهج لا يستجيب للتوصيات الواردة فيما خص المراجعة الخارجية؛ كما أنها لا تحدد نهجًا شموليًا.

- تحتاج مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى تحديد أكثر وضوحًا لما يشكل "ظروفًا استثنائية"، مع الحد الأدنى من الالتزام من قبلهم او من قبل المتعاملين معهم بتوفير المعالجة من المشروع في حال توصل المحقق - المستشار (CAO) إلى نتيجة تفيد بعدم الامتثال.

- أشار العديد من المشاركين إلى عدم وجود تفاصيل في النهج، وتحديداً دراسة لحالات ولأمثلة تم فيها انتهاك البيئة والموارد الطبيعية والمعالجات التي تم تقديمها إزاءها. ولوحظ كذلك أن الإجراءات العلاجية لا ينبغي أن تُتخذ على أساس فرضية الخبراء فحسب، بل ينبغي أن تكون مصممة للجمهور المتأثر بالإجراءات العلاجية وبطريقة يمكن أن تكون مفهومة من الجميع.

- وفقًا لأحد المشاركين، فإن النهج لا يلبي احتياجات المجتمعات؛ يفتقر إلى حلول علاجية لكل من يتأثر بالمشاريع.

- تم الإعراب عن رأي مفاده أن مرحلة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي هي أهم مرحلة في المشروع ومع ذلك فإن مكون التأثير وكذلك مكونات صنع القرار ضعيفان، وكذلك الالتزام تجاه المجتمعات.

- أفاد أحد المشاركين أن النهج قد تعرض لانتقادات واسعة. واستطرد المشارك قائلاً إن المهم في النقد هو أن النهج لا يعكس أهداف التنمية المستدامة. استفسر المشارك عما إذا كان الإجراء التصحيحي المقترح يعالج الآثار البيئية والاجتماعية بشكل شامل؛ وما إذا كانت تستجيب لمطالب إشراك الشباب؛ توفير معلومات شفافة حول المشاريع التي سيجري تمويلها ؛ وتأثير هذه المشاريع على المجتمعات وأصحاب المصلحة.

- لاحظ أحد المشاركين أن النهج يتحدث فقط عن المشاريع الحالية ولم يتناول المشاريع السابقة، وأراد معرفة ما تنوي مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار القيام به حيال الضرر الناتج عن المشاريع السابقة.

- في سياق المشاريع السابقة، مشارك آخر استفسر عما إذا كان النهج يطبق قانون التقادم؛ وأشار الى أن توفير التعويض وإعادة البناء يستغرق وقتًا، وكذلك فيما يتعلق بالتمويل. وقد أيد هذا الرأي مشاركون آخرون مطالبون بوجوب تطبيق النهج على المشاريع القائمة وان لا يقتصر النظر في المشاريع المستقبلية.

- أعرب العديد من المشاركين عن رأي مفاده أن مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لا يكفي أن يكون لديها تتطلع نحو المستقبل فحسب، بل يجب أن تستجيب أيضًا للأضرار الحالية والسابقة.

- علق أحد المشاركين بأن النهج لا يصف أي أدوات قد تكون مفيدة في تقديم العلاج.

- أشار مشارك آخر إلى اتساع نطاق طرق معالجة الضرر الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار، خاصة إذا كان من السهل الوصول إليها وعلى سبيل المثال الاعتذار الذي يمكن أن يوفر ارتياحاً.

2. الأدوار والمسؤوليات في الإجراء التصحيحي للنظام البيئي:

- تساءل أحد المشاركين كيف ان مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تصف نفسها على أنها تعمل كمستشار في المشاريع، وليس كطرف، لأن مؤسسة التمويل الدولية هي في نفس الوقت تمول المشروع وتبحث عن الارباح.

- علق أحد المشاركين بأن النهج يقترح توفير المعالجة على أساس كل حالة على حدة، ولكنه لن يوفر المعالجة لمن سبق ان تضرروا بالفعل. يجب أن تكون المعايير شاملة لتوفير علاج لجميع أنواع الضرر.

- أشارت تعليقات أخرى إلى ضرورة أن توضح مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بأنها ستشترك في المسؤولية عن معالجة أي ضرر ينجم عن مشروع استثمروا فيه، مشيرة إلى أن هناك مبدأ قانوني يجب تطبيقه بهذا الخصوص: على كل من ساهم في الضرر، ان يساهم في التعويض. إن مؤسسة التمويل الدولية هي أحد المساهمين في المشروع سواء من خلال المنح أو القروض أو الاستثمار، وبالتالي يجب أن يكون دورها أكثر من مجرد القيام بدور استشاري للعملاء. عند المساهمة في الضرر، يجب على مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار المساهمة بشكل مباشر في التعويض.

- أوضح مشارك آخر أنه نظرًا لأن مؤسسة التمويل الدولية تستفيد من المشاريع، فيجب عليها أيضًا ان تتحمل المسؤولية عن معالجة المشكلات التي تنشأ عن تلك المشاريع. وبالتالي، على مؤسسة التمويل الدولية ان تساهم في الإجراءات التصحيحية.

- أوصى أحد المشاركين انه وبناءً على الخبرة السابقة، على مؤسسة التمويل الدولية مشاركة المجتمعات المحلية في المشاورات التي تسبق تنفيذ المشروع.

- طلب أحد المشاركين إيضاحًا في النهج بشأن سياسة مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في المساعدة باحتواء أو تخفيف القضايا الإقليمية مثل: التضخم، وخطر الفقر، وعدم الاستقرار السياسي، وزيادة الهجرة ، بالإضافة إلى تغير المناخ والجفاف الذي يؤدي إلى تفاقم هذه المشكلات. هذه المشاكل يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار. واقترح، أن تضع منظمات التنمية سياسة لكيفية احتواء هذه القضايا أو التخفيف من حدتها، ليس فقط كطرف ممول، ولكن أيضًا كطرف مستثمر.

3. تحضير، تيسير ودعم الإجراءات التصحيحية

- يجب أن يكون لدى مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التمويل المتاح لتمويل التعويض.

- لاحظ مشارك آخر أن أحد أهم المطالب هو زيادة الشفافية فيما يتعلق بعملية تمويل المشروع وان تكون التقارير البيئية والاجتماعية متاحة، كما والعمل على تحسينها.

- أشار أحد المشاركين إلى أن النهج لا يشمل إنشاء صندوق لدعم الإجراءات التصحيحية على النحو الذي أوصت به لجنة المراجعة الخارجية؛ وقد أيد هذا الرأي مشارك آخر وأدلى بأن العديد من التوصيات الأخرى لفريق المراجعة الخارجية قد تم استبعادها.

- اقترح أحد المشاركين أنه قبل تنفيذ المشروع، تحتاج مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى ما هو أكثر من الممارسة الحالية المتمثلة في وضع التقارير حول المشاريع السابقة وجمع المعلومات المتفرقة.

4. الوصول إلى الإجراءات التصحيحية

- علق أحد المشاركين بأن النهج يحتاج إلى توضيح ما إذا كان الغرض من آليات التظلم هو تلقي الشكاوى، أو توفير قناة للوصول إلى سبل المعالجة.

- أشار أحد المشاركين إلى أن المجتمعات غالبًا ما تشعر باليأس من التحديات في محاولة الاتصال بالشركات.

- أعرب مشارك آخر عن قلقه من أنه على الرغم من توفر آلية التظلم خلال فترة البناء، فإن النهج لا يضمن أن المجتمعات المتضررة لديها وسيلة يمكن من خلالها التواصل مباشرة مع مكتب مؤسسة التمويل الدولية المحلي قبل بدء المشروع.

- عرض أحد المشاركين وجهة نظره حول أن قدرات مؤسسة التمويل الدولية محدودة حاليًا في متابعة ومعالجة القضايا فور تلقي شكوى. ذهب المشارك إلى التوصية بضرورة وجود آلية للتأكد من أن المجتمع لديه وسيلة للتواصل مباشرة مع مؤسسة التمويل الدولية، وليس فقط من خلال العميل؛ وليس فقط خلال فترة البناء - ولكن خلال السنوات الخمس الأولى من التشغيل.

- علق أحد المشاركين بأنه يجب أن تكون هناك طريقة سهلة لتيسير التواصل بين المجتمعات ومؤسسة التمويل الدولية، سواء عبر موقع ويب أو توفير قنوات مفتوحة مع المكتب الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية.

- طلب أحد المشاركين توضيحًا حيث يشير النهج إلى "أشياء" كان يجب القيام بها في الماضي، مثل آلية التظلم التي ستتلقى الشكاوى (لا تشير إلى المحقق – المستشار CAO).

- علق أحد المشاركين بأن النهج غير واضح فيما يتعلق بكيفية تعامل مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع الشكاوى عندما يقول: "سنقوم بمعالجة آليات التظلم"، وفي الوقت نفسه يقول إنه عند تقديم الشكاوى ستتم معالجتها على أساس كل حالة على حدة.

5. الإجراء

- لاحظ أحد المشاركين أن الإجراء التشاوري باللغة العربية يستند فقط إلى عرض تقديمي باستخدام PowerPoint وليس الى مستندات كاملة. لم يتم توفير أي مسودة باللغة العربية تتيح الفهم الكامل للنهج أو مبادئ الخروج المسؤول.

- لاحظ أحد المشاركين أن الإجراء التشاوري ليس واضحاً بشأن ما إذا كانت المدخلات ستدرج أم لا في الوثيقة النهائية وطلب رؤية نسخة ثانية من النهج؛ وجهة نظر هذه أيدها مشاركون آخرون راغبون في ضمان إدراج تعليقاتهم في النسخة الثانية.

- طلب العديد من المشاركين أن تشارك مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مسودة ثانية مع أصحاب المصلحة قبل تقديم أي تقرير إلى المجلس.

- أعرب أحد المشاركين عن أمله في أن تكون هناك طريقة أسهل للتواصل مع مؤسسة التمويل الدولية بشأن النهج ومبادئ الخروج المسؤول إلى جانب الموقع الإلكتروني.

6. تعليقات أخرى

- أراد أحد المشاركين لفت الانتباه إلى دراسات (أجراها متخصصون) التي اعتبروها غير دقيقة، قائلاً إنهم تلقوا عددًا من الشكاوى المتعلقة بالإبلاغ والتقييم. أوضح المشارك أن المشاكل يمكن أن تنشأ بسبب ملفات غير الدقيقة؛ وأن المتخصصين بإمكانهم ان يختاروا مقابلة الأشخاص المرتبطين بالمشروع بطريقة ما أو بأخرى. وعلق المشارك بأن هؤلاء المتخصصين هم مستشارون يقدمون خدمات وسوف يميلون للوقوف إلى جانب الذين تعاقدوا معهم والتحدث مع الأشخاص الداعمين للمشروع.

- أعرب مشارك آخر عن وجهة نظره بأن مؤسسة التمويل الدولية لديها مشاريع في عدة بلدان. وأن إجابة مؤسسة التمويل الدولية عن المشكلات هي دائمًا بأن "كل شيء على ما يرام". واقترح المشارك أن تتابع مؤسسة التمويل الدولية الأخبار المحلية عن كثب من خلال مكاتبها المحلية لتحديد المشكلات وقبل ان يتم تقديم الشكاوى.

ب. مبادئ الخروج المسؤول

- علق أحد المشاركين على أن مبادئ الخروج المسؤول لا تنص صراحة على أن مؤسسة التمويل الدولية لن تخرج حتى تتم تقديم المعالجات/ تنفيذها، وليس أثناء تفعيل قضايا المحقق/ المستشار (CAO). قال المشارك إنه لا يمكن لمؤسسة التمويل الدولية الخروج بشكل مسؤول بينما هناك قضية جارية مع المحقق / المستشار حيث أن مؤسسة التمويل الدولية مسؤولة عن حل المشكلات قبل الخروج.

- علق مشارك آخر قائلاً بإن إحدى الطرق لضمان خروج آمن / مسؤول هي أن تقوم مؤسسة التمويل الدولية بسداد القرض من قبل المستثمر.

- أكد المشاركون على أهمية إجراء عملية تقييم قبل الخروج وذلك بهدف مراجعة المعايير الاجتماعية والبيئية والنظر في كيفية معالجة أي ضرر يلحق بأصحاب المصلحة والمجتمع المحلي.

- علق أحد المشاركين أنه فيما يتعلق بتجريب مبادئ الخروج المسؤول، تشير الوثيقة إلى تدابير علاجية فعالة ، ولكن لم يتم تقديم تفاصيل أو أمثلة على ذلك.

- طلب أحد المشاركين توضيحًا بشأن ما إذا كانت مؤسسة التمويل الدولية ملتزمة بتطبيق مبادئ الخروج المسؤول بشكل صارم ومنهجي في عملياتهم ومشاريعهم، وعلق قائلاً إنه قد يكون من الصعب تنفيذ مبادئ الخروج المسؤول بفعالية في الأماكن التي تعاني من ضعف في الإدارة، والمؤسسات المحلية والقوانين والتشريعات.

- أراد أحد المشاركين أن يعرف كيف ستتعامل مؤسسة التمويل الدولية مع التأثير السلبي على المجتمعات المحلية أو البيئة في حال كان تنفيذ مبادئ الخروج المسؤول يمكن ان يؤدي الى تأثير عكسي غير مرغوب.